

سلسلة المطبوعات الوثائقية

تصدر عن

المكتب التنفيذي
لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

مخصصة لنشر

نص

الوثائق والقرارات
والسياسات والقوانين
الاسترشادية والمبادئ
والأطر والنظم
واللوائح النموذجية
التي يعتمدها المجلس

العدد (٣٢) شعبان ١٤٢٧ هـ - الموافق سبتمبر ٢٠٠٦ م

الطبعة الأولى ٢٠٠٦م

المكتب التنفيذي
ص.ب: ٢٦٣٠٣ - المنامة - مملكة البحرين
هاتف: ١٧٥٣٠٢٠٢ - فاكس ١٧٥٣٠٧٥٣ - برقية: تنفيذ
البريد الإلكتروني: glcl@batelco.com.bh
الموقع على شبكة الانترنت: www.gcclsa.org

تقديم

اعتمد مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ختام اجتماعات دورته الحادية والعشرين في الكويت الإطار العام لدراسة الأجور والتي اشتمل على ثلاثة فروع، الأول خاص بالأسس العامة لسياسات الأجور في دول مجلس التعاون والثاني يتعلق بتحديد حد أدنى للأجور، أما الفرع الثالث فتم تخصيصه لسياسات واجراءات بعيدة المدى بهدف رفع مستويات الأجور في الأجل الطويل .

إن اهتمام مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون بقضايا الأجور لدليل قاطع على مدى الحاجة لمعالجة هذه المشكلة وذلك من خلال اعتماد السياسات والإجراءات التي تعمل للوصول إلى تحسين مستوى دخل العمالة وتهدف لوضع حد لتغطية تكاليف المعيشة الأساسية من جهة ولتوزيع أكثر عدالة للدخل من جهة ثانية، ومن هذه السياسات والإجراءات والتي ينبغي اللجوء إليها على سبيل المثال السعي إلى تصحيح اختلالات سوق العمل وذلك بتقليص عرض العمل كوسيلة للارتقاء بمستويات الأجور، والحد من المزايا التفضيلية لاستخدام القوى العاملة الوافدة وتحفيز أصحاب العمل على استخدام القوى العاملة

الوطنية وإصدار قرارات ملزمة باستخدام قوى عاملة مواطنة بنسب معينة أو استخدام قوى عاملة وافدة في قطاعات أو مهنة معينة واتخاذ كافة الإجراءات القانونية والإدارية لاستبعاد العمالة الوافدة الفائضة عن الحاجة من أسواق دول المجلس .

ومن هنا فقد اكتسب الإطار العام لسياسات الأجور وحوافز التوظيف في دول مجلس التعاون أهميته العلمية لكونه مدخلاً علمياً سليماً يمكن في ضوءه التخطيط والإعداد لسياسات الأجور .

ويأتي هذا العدد من سلسلة المطبوعات الوثائقية لنشر الإطار العام لسياسات الأجور في دول مجلس التعاون ليحقق خطوة أخرى في سبيل مواصلة بحث القضايا المجتمعية البارزة وتلمس الوسائل الكفيلة بمعالجتها وطرح الخيارات الممكنة للتعامل معها .

المكتب التنفيذي